

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٥٩**

الجمعة، ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد روغوندا ........................ (أوغندا)

الأعضاء:

| | |
|---|---|
| الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| بوركينا فاسو | السيد كودوغو |
| تركيا | السيد قرمان |
| الجماهيرية العربية الليبية | السيد الدباشي |
| الصين | السيد دو شياو كونغ |
| فرنسا | السيد ريبير |
| فييت نام | السيد هوانغ تشي ترونغ |
| كرواتيا | السيد فيلوفيتس |
| كوستاريكا | السيد أوربينا |
| المكسيك | السيد هيلر |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد بارهام |
| النمسا | السيد ماير – هارتنغ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ديكارلو |
| اليابان | السيد تاكاسو |

## جدول الأعمال

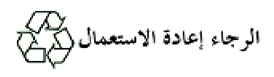
الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثامن والعشرين للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/335)



09-39960 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية**

**التقرير الثامن والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/335)**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دوس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الثامن والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوارد في الوثيقة S/2009/335.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ألان دوس. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد دوس** (تكلم بالفرنسية): قبل ثلاثة أشهر، قدمت إلى أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير في العمليتين الرئيسيتين الجاريتين منذ بداية العام: إدماج المجموعات المسلحة الكونغولية في الجيش الوطني والعمليات ضد الجماعات المسلحة الأجنبية. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأنه رافقت هاتين العمليتين عواقب إنسانية وخيمة بالنسبة للسكان المدنيين. وبموجب الولاية المناطة بنا، فإن حمايتهم من صميم شواغلنا. ولذلك، تعزز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهودها الرامية إلى تحسين حماية المدنيين في صراع يمتد ميدان عملياته على مساحات شاسعة.

ونحن نعمل عن كثب مع الحكومة من أجل حل المشاكل العسيرة المتعلقة باللوجستيات والقيادة والتدريب والانضباط من القوات المشاركة في العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. وتلك المشاكل هي السبب في كثير من حالات إساءة استعمال السلطة ضد المدنيين من عناصر الجيش، وتُحد من فعالية العمليات ضد الجماعات المسلحة الأجنبية. ولكن نظرا لأن هذه العمليات تجري بشكل متزايد في المناطق التي يصعب الوصول إليها، فقد ازدادت الاحتياجات اللوجستية بشكل

غير متناسب ليس للبعثة فحسب، وإنما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا إذ أن الوسائل المادية والمالية المتاحة لها محدودة للغاية.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد ظل المجتمع الدولي يدعو إلى اتخاذ إجراءات تفكيك الجماعات المسلحة التي تنشط في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الإجراءات جارية الآن، ولكن أثرها الإنساني أثار الكثير من الشواغل، وذلك أمر مفهوم. وأسفرت سلسلة من الهجمات الانتقامية التي شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة عن عمليات نزوح جديدة للسكان، وارتكاب هاتين الجماعتين، فضلا عن جنود القوات المسلحة غير المنضبطين انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مما أثار مخاوف متزايدة لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي. ونحن نأخذ تلك المخاوف باهتمام شديد، وقد تصدينا لها مع الحكومة على مختلف المستويات. وأجرت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تقييما مشتركا لعملية كيميا الثانية في حزيران/يونيه. ويعمل قائد القوة مع قادة القوات المسلحة على حل المشاكل التي تم تحديدها أثناء التقييم.

ولا بد من النظر في حل تلك المشاكل في سياق التفاهم التي تم التوصل إليه بين حكومتيّ جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأسفرت تلك الاتفاقات عن وضع حد لتمرد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وعن الالتزام باتخاذ إجراءات حازمة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولئن كانت تلك التطورات تبعث على الأمل في وضع حد لتكرار دوامة العنف في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، فقد اضطرت الحكومة الكونغولية إلى التجنيد السريع في الجيش لأعداد كبيرة من الجنود غير المدربين وغير المجهزين بما فيه الكفاية وشن حملة كبيرة بالغة التعقيد للاستفادة من المكاسب السابقة التي حققتها من خلال العملية المشتركة بين قوات الدفاع الرواندية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شباط/فبراير من هذا العام. ولولا هذه الاستمرارية بين عمليتيّ كيميا الثانية وأوموجا ويتو لتمكنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من إعادة تنظيم نفسها وإعادة إحتلال المناطق التي أجبرت على الانسحاب منها. وقد أُحيل دون حدوث ذلك في كيفو الشمالية. أما في كيفو الجنوبية، فقد بدأت العمليات من فورها، ولكن طردت بالفعل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من بعض معاقلها التقليدية القوية.

ونحن نسعى إلى تعزيز حماية المدنيين بوصفها جزءا رئيسيا من استراتيجية التعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأنشأت بعثة الأمم المتحدة ٣٥ قاعدة عسكرية في كيفو الشمالية، وكثير منها في المناطق النائية جدا حيث تجري عمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد أتاحت تلك القواعد المجال للرصد الدقيق للعمليات والتدخل السريع في عدد من الحالات. ومع ذلك، فإن إمداد عدد كبير جدا من القواعد بالجنود يعني أيضا تحميل مواردنا عبئا كبيرا والحدّ من قدرة القوة على إرسال تعزيزات كبيرة حيث تنشب توترات جديدة. ويفرض ذلك خيارات صعبة بشكل متزايد على طريقة ومكان التصدي للتهديدات الجديدة. ومن شأن وصول القوات الإضافية المأذون بها بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) أن يساعد على التخفيف من الضغوط. وستستخدم بعض هذه القوات كقوة احتياطية لتمكين البعثة من مواجهة أزمات متعددة في مواقع مختلفة.

في غضون ذلك، عززنا كتيبتنا المرابطة في كيفو الشمالية بنقل وحدات من إيتوري وكاتانغا. وحاليا، يوجد ثلثا قواتنا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وهناك ٢٠ في المائة من القوات الإضافية في المقاطعة الشرقية، وبصورة

أساسية في مقاطعات إيتوري أويلي العليا وأويلي السفلى، حيث ما زلنا نواجه التحديات الأمنية التي تشكلها العناصر المتبقية من ميليشيا قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجيش الرب للمقاومة. وتجري الآن إعادة نشر قوات إضافية من كينشاسا لدعم العمليات ضد جيش الرب للمقاومة.

وفي مقاطعتي أويلي، شهدنا عددا من الهجمات مع تجدد عمليات الخطف للمدنيين، وإن كانت بمستوى أقل مما كانت عليه قبل بضعة أشهر. وأنشأت البعثة قواعد جديدة في تلك المناطق لتقديم دعم أفضل للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عملياتها ضد جيش الرب للمقاومة. وأنشأنا آليات للتنسيق مع الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني على أرض الواقع من أجل تيسير وصول المساعدة وتسليمها. ونقوم بمرافقة القوافل الإنسانية على الطرق الرئيسية ونؤمن المناطق لإنزال المساعدات جوا. وقد زادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجودها في المنطقة ليصل إلى أكثر من ٦ ٠٠٠ جندي. وبمساعدة من الاستخبارات العسكرية المقدمة من أوغندا والمعلومات المستقاة عن مصادر محلية، تهدف عملية روديا الثانية – وهي عملية ضد جيش الرب للمقاومة – إلى الحد من الخطر الذي تشكله هذه الجماعة على المدنيين. والهدف هو تعقب آخر هؤلاء المتمردين الأوغنديين قبل أن يتمكنوا من تجديد قواهم بمختطفين جدد.

سبق وأن أبلغت المجلس بنشر أفرقة الحماية المشتركة المؤلفة من موظفين مدنيين من مختلف أقسام البعثة. ونفذت تلك الأفرقة حتى الآن ما مجموعه ٣٠ مهمة حماية وتقييم، كان معظمها في كيفو الشمالية وإن لم تقتصر عليها. وتحسن التعاون المدني – العسكري كثيرا بمساعدة هذه الأفرقة التي ساعدت على إيجاد وعي بالديناميات المحلية والعرقية التي تسهم في العنف. وعلى الرغم من محدودية عدد الموظفين المدنيين والقدرات اللوجستية، فإن أفرقة الحماية المشتركة تضطلع أيضا بدور أساسي في توقع الهجمات ومنعها وفي تحسين قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستجابة السريعة.

وعلاوة على ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة أنشأت خلية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة. وترصد هذه الخلية العمليات وآثارها الإنسانية بصورة منتظمة. وتحلل الخلية أنماط الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة وترصد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها جنود القوات الكونغولية لتحسين القدرة على تحديد القادة أو الوحدات المثيرين للمشاكل بصفة خاصة والتوصية باتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم. ويسمح لنا هذا الرصد أيضا بالحصول على معلومات بشأن الوحدات التي تؤدي أداء جيدا وتقديم مزيد من الدعم الموجه لها.

وإجمالا، فإن التعاون بين القوات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تعمق، وتعمل مراكز العمليات المشتركة الآن بصورة جيدة نسبيا في غوما وبوكافو. وأنشئت مراكز تنسيق مشترك في ثلاث مناطق عمليات داخل كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتبذل القوات الكونغولية من جانبها جهدا لتحسين اتصالها بالجماهير للوصول إلى فهم أفضل للأساس المنطقي للعمليات الجارية في المجتمعات المحلية.

ونواصل التشديد على الأهمية الأساسية لإدماج حماية المدنيين في التخطيط للعمليات على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي. وكان ذلك أحد الجوانب الرئيسية لاجتماع التقييم المشترك الذي عقد في حزيران/يونيه مع وزير الدفاع ورئيس أركان القوات الكونغولية. وقد قدما تقييما صريحا لتأثير الهجمات الانتقامية التي تشنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكذلك أعمال الابتزاز من جانب

جنود القوات الكونغولية غير المنضبطين والتي أقرا بها. وتتبع بعض مشاكل عدم الانضباط في صفوف تلك القوات من التأخر في صرف الرواتب. ويرجع بعضها الآخر إلى أن كثيرا من المقاتلين السابقين الذين أدمجوا في القوات، ولا سيما من جاءوا من الميليشيات، مازالوا يدينون بالولاء لقادتهم السابقين. غير أنه يسعدني جدا أن أشير إلى أن الحكومة وقيادة الجيش اتخذتا تدابير لتعزيز العدالة العسكرية وأنه جرى محاكمة عدد من جنود القوات الكونغولية المتهمين بارتكاب جرائم في سياق العمليات الحالية وصدرت أحكام بحقهم.

وقد سعينا من أجل عزل القادة ذوي السمعة السيئة داخل القوات الكونغولية، بمن فيهم المدرجة أسماؤهم في القائمة التي قدمها المجلس إلى الحكومة أثناء زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو. ويمكنني القول إن الرئيس كابيلا أصدر أمر بعزلهم من المناصب القيادية على الفور في حين أصدر وزير الدفاع توجيهات إلى المدعي العسكري باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم. وسنواصل مطالبتنا بذلك، وقد أوضحنا تماما أنه لا يمكننا المشاركة في العمليات أو دعمها مع وحدات تبدي استخفافا سافرا بالقانون الإنساني الدولي أو في حالة وجود مخاطر كبيرة من احتمال إقدامها على ذلك.

وثمة جانب مهم بصفة خاصة لحماية المدنيين يتمثل في مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. فهذا البلاء يواكب الصراعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكننا شهدنا أيضا أعمال عنف ضد النساء والفتيات في مقاطعات كانت تنعم بالسلام لسنوات. واعتمدت الحكومة والشركاء الدوليون استراتيجية شاملة تكلمت عنها في عرضي السابق. ويتعين علينا الآن أن نضمن تنفيذ جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لها من خلال إجراءات حاسمة، بما في ذلك من خلال نظامي القضاء والسجون. ويجب على الجيش مجازاة الجنود الذين يدانون بارتكاب جرائم تشمل العنف الجنسي وتحميل القادة المسؤولية عن سلوك قواتهم. وقد أعلن الرئيس كابيلا سياسة عدم التسامح مطلقا بهذا الخصوص وأمر وزير الدفاع بأن يجتمع شخصيا مع جميع القادة في الميدان للتشديد على مساءلتهم الشخصية عن القوات الموجودة تحت إمرتهم.

ولئن كنت لا أريد أن أقلل من خطورة المشاكل التي تواجهها عمليتا كيميا الثانية ورووديا الثانية، ينبغي لنا ألا نغفل عن أن الكثيرين من جنود القوات الكونغولية ينفذون عمليات تكتنفها التحديات في ظروف بالغة الصعوبة، وذلك في ظل حد أدنى من الدعم في الغالب وبعزم لافت. وقد فقد أكثر من ٥٠ جنديا أرواحهم في الحملة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأصيب ما يزيد على ٣٠ آخرين بجروح خطيرة.

ومن السابق لأوانه أن نعد تقييما نهائيا للعمليات الجارية ضد الجماعات المسلحة ولكن يمكننا استخلاص بعض الاستنتاجات الأولية. ويبدو أن عملية ''الحجر الحديدي'' والنضال الطويل لتفكيك الجماعات المسلحة المتبقية في جنوبي إيتوري قد اقتربا من نهايتهما. فاليوم تم إرساء السلام إلى حد كبير في معظم أنحاء إيتوري التي كانت أكثر مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية اضطرابا في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، التي تخللها موت آلاف مؤلفة من البشر وتشريد مليوني شخص. والميليشيا المتبقية في جنوبي إيتوري لا تعدو أن تكون شكلا من أشكال اللصوصية ذات الطابع المحلي أكثر من كونها تحديا خطيرا لسلطة الدولة. ويحدونا الأمل في أن يسفر الضغط العسكري المقرون بالحوار المجتمعي عن حل تلك المشكلة بصورة نهائية.

وفي كيفو الشمالية، أمكن حصر وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جيوب منعزلة تماما في منطقتي

روتشورو وماسيسي ولكن مازالت هناك أعداد كبيرة من المقاتلين في منطقتي واليكالي ولوبيرو، حيث شهدنا سلسلة من الهجمات الشرسة بصفة خاصة حول كانيابايونغا والقرى المحيطة بها. ومما يعقد العمليات في تلك المناطق شبكات التجارة غير المشروعة التي ربما يكون بعض عناصر القوات الكونغولية وذويهم ضالعين فيها. وارتكبت بعض عناصر القوات أيضا أعمال ابتزاز في تلك المجتمعات، ولذلك فإن السكان المحليين لا يثقون في الغالب باللواء الذي تم إدماجه حديثا.

وثمة حاجة إلى ضغط عسكري موجه، مقرونا بجهود معززة لاجتذاب منشقين جدد من كوادر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لإضعاف قدرة تلك القوات أكثر والحد من التهديد المواكب للسكان المدنيين. ونحن نستعرض حاليا نهجنا بشأن نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين بغية تشجيع المزيد من العناصر على الانشقاق، وبخاصة في أوساط الجنود الشباب غير الضالعين في الإبادة الجماعية. وأعيد قرابة ١٠ ٠٠٠ رواندي إلى بلادهم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان من بينهم ١ ٢٠٦ من المقاتلين. وتلك زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٨، عندما أعادت بعثة الأمم المتحدة ما مجموعه ١ ٣٠٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية ومعيليهم إلى بلادهم خلال العام بأكمله.

وفي كيفو الجنوبية، نشرت القوات الكونغولية قرابة ٢٤ ٠٠٠ جندي في مناطق ترددت أنباء عن وجود عناصر القوات الديمقراطية فيها. وبدأت عمليات محاصرة وتفتيش وأعمال هجومية في حزيران/يونيه في منطقتي كاليهي وشابوندا. غير أن القوات الديمقراطية شنت هجمات انتقامية على المدنيين وأغارت على مواقع دفاعية للقوات الكونغولية أثناء مرحلة الانتشار في عملية كيميا الثانية. وفي بعض المناطق، جرى استهداف الوحدات السابقة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب عن عمد واشتبكت بعض تلك الوحدات في صراعات محلية ذات دلالات عرقية مؤسفة. وكان من شأن هذا أن يقوض تلاحم القوات الكونغولية في تلك المناطق حيث ترك بعض مقاتلي الماي ماي السابقين الجيش وأعادوا تنشيط ميليشيات حماية المجتمع.

تحاول القوات الديمقراطية على ما يبدو تقسيم الولاءات في صفوف القوات الكونغولية وتسعى إلى عقد تحالفات جديدة مع الجماعات المسلحة المحلية المتبقية أو تلك التي عادت إلى الظهور. وهي تستفيد من كون الكثيرين من قادة عملية كيميا الثانية من الضباط السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذين ربما يكون بعضهم قد ارتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كيفو الجنوبية وبالتالي فإن السكان المحليين ينظرون إليهم بعين الريبة. وهذا لا يشكل تهديدا لعملية كيميا الثانية فحسب، ولكن أيضا لعملية الإدماج. ولذلك، من المستصوب أن تنقل القوات الكونغولية بعض هؤلاء القادة والقوات من تلك المناطق لكي تقل احتمالات الربط بينهم وبين أحداث الماضي.

إن كل هذه التطورات مؤشر على التحديات التي تواجه عملية كيميا الثانية في كيفو الجنوبية التي ستكون الساحة الفاصلة في الحملة ضد القوات الديمقراطية. والقسم الأكبر من مقاتلي تلك القوات موجودون في سبع من المناطق الثمانية في كيفو الجنوبية. وسوف يتطلب تفكيك تلك القوات اتباع نهج متعدد الأبعاد يشمل الجمع بين الضغط العسكري المتواصل وتعزيز الجهود والحوافز لحمل العناصر الشابة في القوات على الاستسلام أو الانشقاق.

ونحن نرى أن من الضروري أيضا العمل بعزيمة أكبر ضد زعماء القوات الديمقراطية في المنفى. وكما رأى الأعضاء استنادا إلى أحدث تقرير لفريق الخبراء الذي يراقب حظر الأسلحة (انظر S/2008/832)، فإن أولئك الزعماء

الذين يعملون من الخارج مستمرون في الاتصال بالقادة على أرض الواقع. وقد أبلغنا بعض المنشقين على القوات أن الزعماء يشاركون في التخطيط للعمليات. وتعكف بعثة الأمم المتحدة حاليا على استكشاف الخيارات القانونية المتاحة للدول الأعضاء لمحاكمة أولئك الزعماء بشأن الأعمال غير المشروعة التي ترتكب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبينما لم تشن القوات الديمقراطية أي هجوم خطير على رواندا منذ عدة سنوات، فإنها مازالت ترتكب فظائع بحق المدنيين الكونغوليين على نطاق كبير.

لقد أسر العديد من قادة جيش الرب للمقاومة أو قتلوا منذ بدء عملية روديا. ودمرت قواعد الجيش في منتزه كارامبا الوطني، وتم تعطيل عمل هيكل الدعم اللوجستي. ووفقا لأرقام القوات الكونغولية، قتل ١٠٩ من مقاتلي جيش الرب وألقي القبض على ١١٥ حتى أواخر حزيران/يونيه.

ومع أن هذه الإنجازات كبيرة، إلا أن تحييد تهديد جيش الرب للمقاومة تماما سيحتاج إلى بعض الوقت. ويقلقنا بشكل خاص مصير المئات من الأطفال والشباب والنساء الذين اختطفهم جيش الرب، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان منذ أواخر العام الماضي.

وتفيد روايات الهاربين أن جيش الرب يقوم بتدريب بعضهم للقتال ولإعادة تنظيم صفوفه. كما أنه وسع تواجده في مساحة شاسعة من إيتوري إلى غرب جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وفي بعض المناطق، تسبب في ظهور مجموعات محلية للدفاع عن النفس على غرار الماي الماي في كيفو. لذلك، لا يزال جيش الرب يمثل تحديا أمنيا خطيرا يتطلب التزاما مستمرا من جميع الحكومات وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بغية احتواء تلك الجماعة وتحييدها بشكل فعال.

ولذلك، نرحب بمبادرة رئيسي أركان أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى دعوة نظرائهم في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في السودان لإجراء مشاورات منتظمة حول عملية روديا. وأجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتصالات غير رسمية مع بعثاتنا الشقيقة، بعثة الأمم المتحدة في السودان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لتبادل المعلومات بشأن أنشطة جيش الرب للمقاومة على أساس منتظم.

كما عززنا تواجدنا، ونواصل تعزيزه في المناطق التي تضررت بسبب جيش الرب للمقاومة، لكن فعالية العمليات العسكرية ستزداد كثيرا إذا تمكنا من الحصول على معلومات استخبارية أفضل بشأن هذه المجموعات المسلحة. وندعو الدول الأعضاء إلى تشاطر تلك المعلومات معنا.

إن تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجموعات المسلحة في كيفو يسير بشكل مطرد وإن كان بطيئا نوعا ما. وأعلنت الحكومة قانون العفو، وجرى الإفراج عن أول مجموعة من السجناء المدنيين المرتبطين بالمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وسجل ذلك المؤتمر كحزب سياسي. وأجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقييما لجرحى حرب المؤتمر الوطني وقدمت مساعدات طارئة إلى بعضهم. غير أن الاندماج العسكري للمؤتمر الوطني، وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، وميليشيات الماي ماي ما فتئ يواجه عقبات بسبب التأخر في دفع المرتبات والصعوبات في ترشيد هيكل القيادة. وتشكو بعض هذه المجموعات المسلحة من المعاملة غير المتكافئة. وسنواصل العمل عن كثب مع الرئيس السابق أوباسانغو، المبعوث الخاص للأمين العام، لتيسير تنفيذ البنود الأخرى في اتفاقات ٢٣ آذار/مارس.

وفي حين ندعم عملية الدمج الحالية للجيش، أود أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية الأساسية للإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك تمحيص أفراد الأمن والتدقيق في هوياهم. وعممت الحكومة مشروعا جديدا لإصلاح الجيش في وقت سابق من هذا العام، وقدمت اقتراحا منقحا أثرته بتعليقات وتوصيات من الشركاء الدوليين. ووافق المجلس الأعلى للدفاع على هذه الخطة المنقحة وأحيلت إلى البرلمان. وأبلغني وزير الدفاع أنه سيعقد قريبا اجتماعا للشركاء الدوليين لمناقشة الطريق إلى الأمام بشأن الإصلاح العسكري. وأنا شخصيا، أعتقد أن تحالفا من الراغبين سيكون ضروريا لمساعدة الحكومة في هذه العملية الإصلاحية، التي، ستمتد، بالطبع، إلى ما بعد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذاتها.

وفي الوقت نفسه، نقلت إلى وزير الدفاع مجموعة مقترحات بشأن الإجراءات الفورية لترسيخ دمج المجموعات المسلحة في كيفو. غير أننا لن نشجع دمج ميليشيات إضافية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتخمة بالفعل. أعتقد أننا بلغنا نقطة التشبع. ولا يسع الحكومة ولا يمكنها أن تدمج بنجاح عددا ضخما من المقاتلين السابقين الجدد، وهو ما سيؤدي بدوره إلى إثارة مطالب جديدة بدمج مجموعات أخرى ستظهر نتيجة لذلك.

أبلغنا رئيس هيئة أركان القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على تعليمات من الرئيس كابيلا، أنه سيبعث لواءين لتلقي التدريب على يد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو في مركزي لوبريزي ونياليك التابعين لنا ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر. وسيفتتح مركز تدريب ثالث للواء إضافي قرب كيندو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ويمكن أن يدخل لواءان آخران دورة التدريب في أيار/مايو ٢٠١٠.

وأنا ممتن لحكومة تترانيا لموافقتها على إرسال ٢٠٠ مدرب عسكري للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة، إلهم سيوفرون دورات تدريبية لمدة ستة أشهر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، يستهدف الجيش الكونغولي تدريب ١٥ كتيبة بمساعدة البعثة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الأمر الذي آمل أن يسهل إلى حد كبير عملية الدمج. لو أمكن تحقيق ذلك، بناء على تطورات أخرى بالطبع، سيكون من شأن هذا أن ييسر تقليص حجم قوات البعثة لأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو يمكن عندئذ أن تمضي قدما بشكل تدريجي في تولي مهام الأمن التي تقوم بها البعثة حاليا.

ونحن نشجع الحكومة أيضا على أن تحيل إلى البرلمان، بدون مزيد من التأخير، قانونا إطاريا بشأن إصلاح الشرطة، فبدونه لن يتسنى المضي قدما في إحراز مزيد من التقدم في الإصلاح الجاري للشرطة حاليا. وهناك حاجة ماسة أيضا إلى الإصلاح في قطاعي العدالة والسجون، وخاصة في ما يتعلق بتحسين أحوال السجون، المزرية بشكل عام.

وقدم رئيس الوزراء رسميا خطة استقرار الشرق إلى الشركاء الدوليين في ٩ حزيران/يونيه في كينشاسا، ونحن ننتظر صدور مرسوم رئاسي ينشئ لجنتها التوجيهية وآليات تنسيق إقليمية، بغية استيعاب الهياكل السابقة لبرنامج أماني. وتبني الخطة على العمل السابق الذي قامت به 'استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار'، التي أناط المجلس بنا إعدادها، وهي نتاج عملية تخطيط مشتركة شملت الوزارات، ووكالات دولية وشركاء ثنائيين.

والخطة أداة مهمة للحكومة لتعبئة الموارد الضرورية لترسيخ الأمن، وتوسيع إدارة الدولة وتوفير الوظائف في المجالات الأكثر تضررا بالماضي وأحيانا بفعل الصراع

الجاري. وتقدر تكلفة الخطة بـ ١,٢ بليون دولار، منها ٤٠٠ مليون دولار أتيحت بالفعل من خلال استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار وبرنامج العمل الإنساني. ويمكن توقع موارد إضافية بمجرد أن يبدأ شركاؤنا الدوليون في رؤية ثمار تنفيذ البرامج الحالية. وهذا مهم للغاية في وقت تكافح الحكومة في مواجهة قيود خطيرة تتعلق بالميزانية، ونأمل ألا تضيع هذه الفرصة.

ويسرني الإبلاغ بأن عدة جوانب من استراتيجية تحقيق الاستقرار قد وصلت بالفعل إلى مراحل متقدمة في التنفيذ، ولا سيما إعادة تأهيل ستة طرق رئيسية للنقل في كيفو وإيتوري، وتدريب ونشر قوات الشرطة، بما في ذلك الشرطة القريبة التي طلبها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وقطاع القضاء، وفي الأعمال التحضيرية لإعادة النازحين داخليا واللاجئين، بدعم من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديري لكل المانحين والشركاء الذين يسهمون في خطة تحقيق الاستقرار وخطة العمل الإنساني.

إن الوضع الاقتصادي العام لا يزال صعبا للغاية، لسوء حظ البلد ككل. وقدم عدة شركاء، منهم صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي مساعدات طارئة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدتها على تخطي الأزمة المالية الحالية. لكن بغية الاستفادة من هذا الدعم بشكل فعال، يتعين على الحكومة اتخاذ إجراءات حاسمة لتحسين إدارة الأموال العامة ولمعالجة استمرار الافتقار إلى الشفافية والمساءلة، الأمر الذي عرقل التعافي الاجتماعي – الاقتصادي بشكل خطير. وفي خطابه بمناسبة يوم الاستقلال هذا العام، انتقد الرئيس كابيلا علنا الفساد وسوء الإدارة وأرسل إشارات بتصميم جديد على التصدي لهذه العقبات الرئيسية التي تعترض طريق التنمية في البلد وجدول أعماله الإصلاحي.

وبدأت لجنة الانتخابات المستقلة في تحديث سجلات الناخبين كما هو مقرر في ٧ حزيران/يونيه في كينشاسا. وأدى هذا الحدث إلى تعبئة كبيرة للأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها حزب واحد على الأقل كان قد قاطع العملية الانتخابية في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وعلى الرغم من هذا الزخم المتنامي، فإن السلطات الوطنية لم توفر للجنة الانتخابات المستقلة حتى الآن قائمة رسمية للدوائر الانتخابية، مما يثير تساؤلات بشأن بدء تحديث قوائم الناخبين في الوقت المناسب في بقية البلد، والمقرر أن يبدأ في آب/أغسطس.

وتستكشف لجنة الانتخابات المستقلة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا الخيارات الإدارية المقبولة سياسيا للحصول على ترسيم مؤقت لحدود الأقاليم بغية المضي قدما، فيما تنتظر إجازة البرلمان للقانون. غير أننا ندرك أن ترسيم حدود المناطق، في بعض الأقاليم، مسألة حساسة سياسيا وأثارت بالفعل نوعا من التوترات المحلية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة رصد هذه التطورات، على المستوى الوطني ومستوى الأقاليم.

وفي حين أن تأخر اعتماد التشريع الممكن أمر مؤسف، فإن هذا لا يعني أن الانتخابات المحلية لا يمكن عقدها في أوائل عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن الإطار الزمني يضيق، وهو ما يزيد بدوره من صعوبة كفالة توفر الدعم اللوجستي اللازم في الوقت المطلوب.

ولمساعدة الحكومة في الحد من الاستغلال والتصدير غير القانوني للموارد الطبيعية، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتدريب موظفين مدنيين وعسكريين للقيام بالمهام التي أذن بها القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨). وتواصل البعثة توفير دعم كبير لفريق الخبراء الذي يرصد حظر الأسلحة، كما أذن مجلس الأمن، وشاركت البعثة في عدة حلقات عمل مع شركاء ثنائيين

حيث جرى استكشاف خيارات التصدي للاستغلال غير القانوني.

كما عززت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتشارها وأنشطة الدوريات لديها في منتزي كاهوزي – بييغا وفيرونغا الوطنيين في مقاطعتي كيفو والمناطق المحيطة بهما، التي يشكل فيها الصيد غير المشروع وحرق الفحم غير القانوني تهديدا لهاتين المحميتين المصنفتين ضمن التراث العالمي. والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي المذنب الرئيسي، غير أن تجارة الفحم المربحة تستفيد أيضا، على ما يبدو، من تواطؤ عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات المحلية في مقاطعتي كيفو. والجدير بالذكر أن رواندا من بين المستوردين الأساسيين لهذا الفحم.

وأود أن أعرب عن امتناني للأردن وبنغلاديش وتنزانيا ومصر، التي ستنشر القوات وأفراد الشرطة الإضافيين المأذون بهم بموجب قرارات المجلس السابقة، بما في ذلك قوات خاصة ووحدة للمدربين. كما أشكر بلجيكا على توفير طائرة للنقل العسكري من نوع C-130، وأوروغواي على توفير طائرتين عموديتين عسكريتين.

ونتطلع إلى وصول القوات وأفراد الشرطة الإضافيين، غير أنه لا يزال من الضروري أن تحصل القوات على الأعتدة الجوية ومعدَّات الاتصال والأصول اللوجستية المطلوبة لكفالة فعالية بعثتها. وبالتالي، أكرر طلبنا للحصول على ١٦ طائرة إضافية من الطائرات العمودية العسكرية للخدمات وطائرة إضافية للنقل العسكري من نوع C-130. كما أشدد مجددا على الحصول على تقنيات التصوير الجوي والإشارات لتعقب قادة وأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش ''الرب'' للمقاومة سيكون مجديا لنا للغاية.

وخلال الزيارة التي قام بها المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو، قدمتُ إحاطة إعلامية شاملة عن إعادة التشكيل المزمعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلما طالب المجلس بذلك. وهكذا، فإن المجلس يدرك أن البعثة تستعد لإجراء عملية انتقال تدريجية في الجزء الغربي للبلد، عملا بالقرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨). وقد زار فريق للتقييم يشمل مشاركين من الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري مقاطعة باندوندو في الشهر الماضي. وستقوم أفرقة مماثلة بتقييمات في المقاطعات الغربية الأخرى حتى يتسنى لنا، بحلول أيلول/سبتمبر، وضع الخطط وتقديم التوصيات لإعادة تشكيل البعثة والقيام بإجراءات التسليم، عند الاقتضاء. ولن يكون ذلك الأمر مهمة بسيطة أو سهلة. أرجو أن تتذكروا أن الفريق القطري والشركاء الآخرين ليسوا ممثلين بقوة في العديد من المقاطعات الغربية أيضا.

ومثلما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، سنبلور بمعية الفريق القطري إطارا استراتيجيا متكاملا يحدد الأهداف المشتركة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى نتمكن من وضع رؤية ونهج متسقين بشأن العملية الانتقالية وما بعدها. وسيفصل ذلك الإطار إجراءات التسليم التدريجي لمهام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجزء الغربي من البلد استنادا إلى التوصيات التي أشرت إليها للتو. وأتوقع أن تتضح نتيجة ممارسة إعادة التشكيل على نحو كامل في ذلك الإطار.

(تكلم بالفرنسية)

إننا الآن في مرحلة حاسمة من دعمنا للجهود المتزامنة التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإدماج الجماعات المسلحة الكونغولية وللقضاء على التهديد الذي

تشكله الجماعات الأجنبية. ونحن على وعي تام بالأمور المعرضة للخطر. وبالنظر إلى ارتكاب أعمال عنف جديدة ضد المدنيين، لا سيما العنف الجنسي، يتعين علينا أن نكيف استراتيجيتنا ونفعل كل ما بوسعنا لتعزيز دورنا في حماية المدنيين. ولتحقيق ذلك الغرض، توصلت إلى اتفاق مع الحكومة للقيام بتقييم ثان لعملية كيميا لدى عودتي إلى البلد.

غير أنه ينبغي ألا يحيد بصرنا عن هدفنا، وهو القضاء بصفة نهائية على التهديد المتمثل في الجماعات المسلحة التي تزعزع استقرار الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتسبب بمعاناة كبيرة لسكان مقاطعتي كيفو والمقاطعة الشرقية. والتراجع في منتصف الطريق يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، بالنسبة للمقاطعات المعنية وعلى الصعيد الإقليمي، حيث ما انفكت الجماعات المسلحة الأجنبية تشكل عاملا أساسيا للتوترات، بل ولعدم الاستقرار.

وينبغي أن نضم جهودنا لإنجاز تلك المهمة في إطار استراتيجية شاملة ومنسقة تستخدم جميع الأدوات المتوافرة: أي الأدوات العسكرية والدبلوماسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتضطلع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور هام في تلك الاستراتيجية لدعم الحكومة. غير أنه لن يكون بمقدورنا النجاح ما لم نحصل على دعم المجلس المادي والسياسي والدبلوماسي. وتعول حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على دعم المجلس في الأيام والأسابيع القادمة لاستعادة السلام الدائم في الجزء الشرقي من البلد وجميع أرجاء المنطقة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دوس على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.